# الفصل الأول

## بعض العوامل المجتمعية التى أدت لإنشاء الجامعات الخاصة فى مصر

مقدمة .

أولاً : تطور فكرة الجامعة الأهلية فى مصر .

ثانياً : التغيرات الاقتصادية .

ثالثاً : التغيرات السياسية .

رابعاً : التغيرات التربوية .

خامساً : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة .

شهد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة العديد من التغيرات منها ما يتصل بالمجال الاقتصادى ومنها ما يتصل بالمجال السياسى والاجتماعى مما كان له انعكاسات واضحة على المجتمع بكافة فئاته .

ففى المجال الاقتصادى طبقت سياسة الانفتاح الاقتصادى مما ترتب عليه تغير الخريطة الطبقية للمجتمع ، وفى المجال السياسى طبقت الديمقراطية السياسية لتتيح حرية الفكر ، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وحقه فى حرية العمل والتعليم ، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بكافة مراحله .

وقد انعكست هذه التغيرات على نظام التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى خاصة باعتبار أن التعليم له أصوله المجتمعية التى يستند إليها وتوجهه ، كما أن العملية التعليمية لا تتم فى فراغ أو بمعزل عن السياق المجتمعى الذى توجد فيه ، وعلى هذا فالبحث العلمى لأى مشكلة تعليمية يتطلب معرفة أصولها ، وفى هذا الفصل سيتناول الباحث بالتحليل العوامل والتغيرات المجتمعية التى أدت إلى نشأة الجامعات الخاصة فى مصر ويتضمن هذا الفصل النقاط التالية :-

أولاً : تطور فكرة الجامعة الأهلية فى مصر .

ثانياً : التغيرات الاقتصادية .

ثالثاً : التغيرات السياسية .

رابعاً : التغيرات التربوية .

خامساً : صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة

**أولاً : تطور فكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر**

يشير التتبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر إلى أن فكرة إنشاء أول جامعة أهلية فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية والاحتلال البريطانى ، والتى قادها عدد من المناضلين السياسيين الذين تبنوا القضية الوطنية من أمثال مصطفى كامل وعبد الله النديم ومحمد عبده ومحمد فريد وقاسم أمين وغيرهم من الوطنيين المصريين [١] .

فقد ظهرت حاجة مصر إلى جامعة على الطراز الحديث خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فى التزود بالعلم فى جامعات أوربا ، ورغبة فى اللحاق بركب الحضارة الغربية ومسايرة للتطور العلمى الذى يشهده هذا العالم ، ولم يكن السفر للخارج متاحا إلا لأبناء الأغنياء فقط ، أما المثقفون من بقية أبناء الشعب كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم فى جامعات أوربا [٢] .

وتعد دعوة مصطفى كامل فى جريدة اللواء (١٩٠٠/١/٢٥م ) أول دعوة على طريق تكثيف الجهود الوطنية لإنشاء جامعة أهلية حيث دعا إلى إنشاء مدرسة جامعة فى ضواحى القاهرة يكون بها قسم ابتدائي وثانوى وعالى ، وقسم خاص للفنون والصنائع وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ، ويتخرجوا على مبادئ واحدة وتكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا [٣] .

تلتها دعوة جورجى زيدان كما جاء بمقالاته بمجلة الهلال لتأسيس جامعة أهلية فى مصر ، وذلك بهدف تثقيف الشبان المصريين بدلا من إرسالهم إلى أوربا ، واقترح عام ١٩٠٣ على المدرسة الكلية السورية " جامعة بيروت الأمريكية " أن تنشئ فرعا فى القاهرة يكون نواة لقيام " المدرسة الكلية المصرية ، كما طالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس بهذه الجامعة [٤] .

وتحدثت بعد ذلك الصحف المصرية والعربية والمجلات عن هذه الجامعة ، واقترحت على المواطنين إنشائها ، ولكن المصريين كانوا يرون أن النفقات المطلوبة لهذه الجامعة باهظة إذا قام بها فرد واحد ، لأنهم لم يألفوا التعاون والاشتراك معا فى مثل هذه الأعمال العظيمة .

وفى عام ١٩٠٥ دعا الزعيم مصطفى كامل الشعب إلى الاكتتاب فى إنشاء جامعة مصرية وتم جمع مبلغ حوالى ثمانية آلاف جنيه مصرى ، ولكن

أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له خشية المعارضة البريطانية ولم يتحقق أثناء حياته [٥] .

وعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطانى اللورد كرومر عرقلة مشروع إنشاء جامعة أهلية ، إلا أنه " فى يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمعت نخبة من أهل الرأى والفكر والوطنية معتزمة إنشاء جامعة أهلية ، وكان القائم عندئذ من التعليم العالى مدارس تتبع وزارة المعارف العمومية " [٦] .

ولم تستطع القوى الوطنية تنفيذ مشروعها إلا بعد رحيل كرومر عن مصر عام ١٩٠٧ والذى عارض كل تطور لمصلحة البلاد .

وفى عام ١٩٠٨ تم إنشاء الجامعة الأهلية المصرية ، وقد كان ذلك ثورة على نظام فرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بأن لا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم بأن المعرفة يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، ورسم بأن هناك مستوى مقدرا من العلوم يجب ألا يتجاوزوه [٧]

وقد احتفل رسميا بافتتاح الجامعة المصرية فى القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين بحضور الخديو عباس فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ ، وقد تم بعد ذلك اعتراف الحكومة بالجامعة [٨] ، وأطلق عليها الجامعة الأهلية .

ونمت وتبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية الأهلية وفقا لرغبة قومية فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم العالى ، وكان قادة الرأى فى ذلك الوقت يدعون إليه بقوة ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم .

وقد بدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات مسائية فى أربعة دروس فقط هى تاريخ الحضارة القديمة فى الشرق ، وتاريخ الحضارة الإسلامية ، وتاريخ الآداب العربية ، وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية ويعطى لكل فرع

من فروع الدراسة أربعين درسا فى السنة ، وأن تكون لغة التدريس باللغة العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغة الإنجليزية والفرنسية[٩] .

وتعرضت الجامعة الأهلية فى مصر إلى العديد من المشكلات ومن أهمها قلة التمويل ، حيث فتر الحماس فى التبرع للجامعة ، واضطرت إلى تخفيض موازنتها ، وعدم موافقة الحكومة على منح طلاب الجامعة درجات علمية بالإضافة إلى قبول أعداد متنوعة من خريجى المعاهد الدينية والمدارس العليا وما يسببه ذلك من مشكلات تنوع قدرات الطلاب ودراستهم السابقة وتفاوتها [١٠] .

ومع حلول عام ١٩٢٥ تحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية ، وضمت الجامعة المصرية ( جامعة القاهرة الآن) إلى وزارة المعارف وفق مرسوم صدر فى مارس سنة ١٩٢٥ ، واحتفل بوضع حجر الأساس لمبانى الجامعة المصرية عام ١٩٢٨ وافتتحت بأربع كليات وهى كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب ( وتضم مدرسة الطب ويتبعها معهد القاهرة للصحة وطب البلاد الحارة ، ومدرسة طب الأسنان ، ومدرسة الصيدلة ، ومدرسة الممرضات والزائرات الصحيات والمستشفى التعليمى ) [١١] .

ويتضح من العرض السابق أن نشأة الاهتمام بالتعليم الجامعى الخاص بدأ فى صورة تبرعات الأهالى بالمال والأرض والمبانى ، كما كان لقادة الرأى والفكر جهود ضخمة فى التغلب على العقبات التى كانت تحول دون ذلك ، والجامعة الأهلية ١٩٠٨ أنشئت لتحقيق أهداف قومية مناهضة للاستعمار ، وباعثة للروح الوطنية فى محاولة لوضع مصر فى مكانتها اللائقة بين الدول ، وقيادة الحركة الفكرية والعلمية ، وقد ركز مؤيدو إنشاء الجامعة الأهلية آنذاك على الربط بين هذا المشروع والاستقلال من الاحتلال .

أما فكرة إنشاء جامعة أهلية (خاصة) بمصروفات فلم يطرحها أحد إلا فى نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين ، وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبالتحديد فى عام ١٩٥٩ والتى كان يطلق عليها وقتئذ " الجامعة الحرة " بهدف

تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة ، واستيعاب عدد كبير ممن لا يقبلون بالجامعات ، ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراساتهم الجامعية ، وذلك بحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف وتوفير عائد مادى يقدر بحوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى ينفقها الطلبة بالخارج [١٢] ومنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات .

وكان مقدراً أن تشتمل هذه الجامعة على أربعة عشر كلية يغلب على معظمها الطابع العملى ، وقد اقترح مبدئيا إنشاء كلية للصناعات الكيماوية والغزل والنسيج مقرها طنطا ، وكلية للهندسة الإنتاجية وهندسة المناجم والمعادن والبترول مقرها السويس ، وكلية لإدارة الأعمال المصرفية والتأمين بالقاهرة ، أما بشأن مدة الدراسة فلم تحدد على اعتبار أنها ستختلف حسب نوع الكلية وإن تم تحديد فترة أربعة سنوات كحد أدنى للدراسة [١٣] .

وقد اصطدم مشروع الجامعة الحرة بعدة عقبات أهمها عدم توافر مصادر التمويل ، وقوانين يوليو الاشتراكية التى سعت إلى خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقلل الفروق بين الطبقات ، الأمر الذى انعكس على التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة فكانت هذه القوانين من أهم العوامل التى أدت إلى انزواء مشروع الجامعة الحرة وعدم خروجه إلى حيز التنفيذ [١٤] .

وقد تعرضت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة للظهور والاختفاء عدة مرات الأمر الذى كان مرتبطا بالنقد من قبل الساسة وأساتذة الجامعات والباحثين والخبراء فى مجال التعليم وذلك تحقيقا لمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين طلاب الجامعة .

والواقع أن عام ١٩٦٠/١٩٦١ قد شهد تطورا بالغ الأهمية بنشأة جامعة بيروت العربية ، وهى جامعة أهلية بمصروفات ترتبط بروابط أكاديمية مع جامعة الإسكندرية ، إلا أنه يلاحظ أن الدولة نفسها ساهمت فى إنشاء هذه الجامعة

بل والإشراف عليها إشرافا شبه كامل من جامعة الإسكندرية ، الأمر الذى ينتفى معه وجود جامعة أهلية بصورة كاملة [١٥] .

وفى عام ١٩٧١ ظهر اقتراح بإنشاء جامعة خاصة - على استحياء - ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣ فى مناقشات مجلس الشعب ، على أن تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركات استثمارية ، وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادى [١٦] .

وفى فبراير ١٩٧٥ أعلن الدكتور / عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء فى لقائه بمقر اللجنة المركزية بالمعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات والمعاهد العليا أنه وافق على إنشاء جامعة أهلية بمصروفات كالجامعة الأمريكية لأبناء العرب والمصريين الذين يتلقون دراساتهم بالخارج [١٧] .

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة أن تدخل طرفاً فى دراسة موضوع الجامعة الأهلية عام ١٩٧٤ والتى أعدت تقريراً رأت فيه أن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور - خاصة المادتين ١٨، ٢٠- اللذان ينصا على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ، كما أنها ستميز بين الطلاب على أساس الغنى والفقر ، وأنه من الأفضل التركيز على إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلا من إنشاء الجامعة الأهلية وقد اقترح أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلى العربى فتنشأ فى كنف الجامعة العربية [١٨] .

وقد استمر الجدل الطويل بشأن المشروع ولم يستطع مجلس الشعب أو مجلس الوزراء فى ذلك الوقت انتزاع الموافقة بإنشاء جامعة خاصة فى مصر لأن ذلك إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كما أنه يتنافى مع قوانين يوليو الاشتراكية والتى أهمها أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو مجانى فى جميع مراحله المختلفة .

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د. حسن إسماعيل) فى مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ويجب أن توجه

لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية ، وقد اتفق معه فى ذلك العديد من أساتذة الجامعات وبعض أعضاء مجلس الشعب ، وقد خلصت مناقشات مجلس الشعب حول ضرورة إ نشاء جامعة أهلية فى مصر [١٩] .

ولقد شهدت فترة الثمانينيات صعودا جديدا لفكرة الجامعة الأهلية ، ففى عام ١٩٨٦ عندما دعا وزير التعليم العالى " فتحى محمد على " لإنشاء جامعة أهلية بمصروفات ولقد لاقت هذه الدعوة استجابة من المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا التابع للمجالس القومية المتخصصة باعتبار أن النشاط الأهلى مسموح به فى التعليم شريطة أن ترتبط التخصصات التى يتضمنها التعليم الخاص باحتياجات الدولة [٢٠] .

وفى نوفمبر ١٩٨٨ لاقت الفكرة قبولا من مجلس رؤساء الجامعات ، وهذا ما دعا إلى الاسراع بخطا أكبر نحو تنفيذ المشروع بتكليف لجنة خاصة بوضع ضوابط إنشاء الجامعة ، ويبدو أن هذه اللجنة قد حصلت على تأييد ضمنى لأعمالها بتصريح من الرئيس " مبارك" فى يناير ١٩٨٨ بأنه لا يوجد ما يمنع من إنشاء جامعة أهلية شرط أن يتم ذلك وفق دراسة سليمة [٢١] .

وفى أغسطس ١٩٨٩ وافق وزير التربية والتعليم على اقتراح تقدمت به جمعية (اقرأ) التى يرأسها جماعة من المستثمرين السعوديين لإنشاء جامعة أهلية بمدينة السادات على أن تقدر المصروفات الدراسية بنحو عشرة آلاف جنيه سنويا للطالب غير المصروفات الإضافية ، وهى جامعة للعلوم التكنولوجية مقرها مدينة السادات وتبدأ الدراسة بها اعتبارا من عام ١٩٩١/٩٠[٢٢] .

ويعد عام ١٩٩١ نهاية المطاف لقضية الجامعات الخاصة لتبدأ مرحلة جديدة هى مرحلة التشريع والتنفيذ ، فقد لاقت دعوة " مصطفى أمين" الكاتب الصحفى لإنشاء أول جامعة أهلية فى مصر استجابة سريعة وقوية وبمبادرة وتأييد وزير التعمير " حسب الله الكفراوى" بتقديم المكان والمبانى ( وهو عبارة عن مجمع الوزارات بمدينة السادات وبعض الأراضى حولها ) ، ومن جانبه بدأ

وتأييد وزير التعمير " حسب الله الكفراوى" بتقديم المكان والمبانى ( وهو عبارة عن مجمع الوزارات بمدينة السادات وبعض الأراضى حولها ) ، ومن جانبه بدأ مصطفى امين الاكتتاب لمشروع الجامعة حيث خصص مليون جنيه من مشووع ليلة القدر ، وقد بلغت قيمة المساهمات فى المشروع حتى يوليو ١٩٩٢ م ٢٣,٥ مليون جنيه [٢٣] .

وهكذا تعددت الأهداف المعلنة من وراء إنشاء الجامعات الخاصة وفقا لاتجاهات الخطاب الرسمى ما بين أهداف علمية أى تقديم تخصصات تكنولوجية وغير نمطية مما يحتاج إليها سوق العمل المتغير ، أو أهداف اقتصادية مثل توفير العملة التى ينفقها الطلاب المصريون الذين يذهبون للدراسة بالخارج ، أو أهداف اجتماعية تمثل فى حماية الطلبة المصريون من الانحراف نظرا لسفرهم للخارج فى سن صغيرة

وقد تحولت النداءات إلى واقع فعلى حيث قدر للجامعات الخاصة أن تخرج إلى حيز الوجود بناءا على صدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ويقرر إنشاء أربع جامعات خاصة فى مصر وهى موضوع الدراسة الحالية .

ويتضح مما سبق أن الجامعة الأهلية فى بداية القرن العشرين تختلف عن مصطلح الجامعة الخاصة اليوم ، فقد كانت معنى الأهلية فى بداية القرن العشرين يطابق معنى الوطنية .أما معنى الأهلية اليوم يكاد يقع فى دائرة التجارة الخاصة

وقد كانت الجامعة الأهلية سابقا تهدف إلى تكوين طبقة من المثقفين المصريين من أجل التحرر من سلطات الاحتلال باعتبارهم سلاحا فى معركة النضال والكفاح أما الجامعات الخاصة الحالية ، فقد قامت لدوافع مختلفة وفى ظروف مختلفة ، فربما ترجع نشأتها إلى أسباب اقتصادية ، وربما لأسباب سياسية واجتماعية معينة .

**ثانيا : التغيرات الاقتصادية**

شهد المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القـــرن العشـــرين بعـــض التغيرات الاقتصادية السريعة والتى استهدفت تصحيح مسيرة النمو الاقتصادى فى البلاد ، حيث تحول المجتمع من منظومة الاقتصاد الرأســـمالي إلـــى منظومـــة اقتصاد السوق ، وكان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من أبرز ملامح الربـــع الأخير من القرن العشرين ثم تلاها فى السنوات الأخـــيرة برنـــامج الإصـــلاح الاقتصادى الشامل (سياسة الخصخصة ) وكان لذلك أثره الواضـــح علـــى نظـــم التعليم المختلفة ويمكن عرض ذلك على النحو التالى :-

**- أ- الانفتاح الاقتصادى**

توحى كلمة الانفتاح بأن هناك حالة سابقة من "الانغلاق" ويأتى الانفتـــاح كنفى لهذه الحالة وتنطوى هذه التفسيرات على أن الاقتصاد المصرى قـــد أغلـــق بابه فى وجه التقدم الخارجى فمفهوم الانفتاح اذن ليس لفظا فنيا اقتصاديا بقـــدر كونه اصطلاحا سياسيا الهدف منه إحداث تحول فى طبيعة النظام الاقتصادى دون الاعلان صراحة بالعدول عن النظام الاشتراكى [٢٤] .

ويقصد بالانفتاح الاقتصادى " إطلاق الاقتصاد القومى من القيود الشـــديدة التى تعرقل مساره وانطلاقه نحو أفاق جديدة لتحقيق التنمية والازدهار ورخـــاء الشعب ولا يقصد بالانطلاق إسقاط كل القيود والضوابط ولكن يقصد بها الانطلاق الواعى الذى يراعى كافة الظروف التى تحيط بها مع تفادى كافة المحاذير " [٢٥]

ويعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الانفتاح الاقتصـــادى بأنه سياسة اقتصادية تهدف إلى تشجيع وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية للقيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة فى ضـــوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما فـــى العصر من خبرة وتكنولوجيا مع استثمار رؤوس الأموال وإنشـــاء المشـــروعات الجديدة [٢٦] .

وقد ظهر التغير الواضح فى السياسية الاقتصادية بمصر مع بداية السبعينيات من القرن العشرين وبالتحديد بعد ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ ، فبدلا من السياسة الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزى وإدارة الحكومة للمشروعات الاقتصادية توجهت هذه السياسة إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد المصرى [٢٧] .

وتتمثل أهم التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادى كما حددتها ورقة أكتوبر فى " توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقوم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى ، وتوفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الانتاجى وسد حاجات المجتمع ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية" [٢٨] .

وبناءا على ما سبق يتضح أن الانفتاح الاقتصادى كان يهدف فى سياسته إلى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج بغية تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة وخاصة فى مجالات تتسم بالربح السريع مثل السلع الاستهلاكية والمجالات الخدمية فظهرت الطبقة الرأسمالية ، كما يهدف على الصعيد الداخلى إلى تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال فى زيادة الإنتاج جنبا إلى جنب مع القطاع العام الذى تديره الدولة وتشرف عليه

وقد ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى العديد من الآثار أهمها[٢٩] :-

- التدخل الأجنبى لأن الدولة تلجأ لمعونات وقروض أجنبية ، فتفرض هذه الدول شروطها وترسل بخبرائها وتمارس ضغوطا على التعليم ، وتفرض حذف وإضافة مقررات لا بهدف الصالح الوطنى وإنما لتحقيق مصالحها ،

وهذا التدخل فى مجال التعليم أكثر خطورة من التدخل العسكرى أو الاقتصادى لأنه تدخل فى صناعة وصياغة عقل وفكر المجتمع .

- اضمحلال رأس المال الوطنى فى الاقتصاد المصرى ، لعدم قدرته على تحدى رأس المال الأجنبى وبخاصة فى المجال الصناعى ، فلم تعد المنتجات المصرية لها من الحماية ما يساعدها على منافسة المنتجات الأجنبية ، لذا فقد ظهرت فئة من السماسرة والمغامرين والانتهازيين ليمثلوا ما يعرف بالطبقة الطفيلية وهى تلك الفئة التى ارتبطت فى نشاطاتها بالممارسات الاقتصادية التى لا تسهم فى الإنتاج الحقيقى بقدر ما تسهم فى الاستيلاء على نصيب وافر من الإنتاج .

وهذه الفئات الجديدة القادرة سرعان ما أصبح لها تواجد سياسى يمكنها من الضغط على القرار السياسى لصالحها وتسعى لتغليب مصالحها على مصالح الأغلبية من أفراد المجتمع .

وحيث أن هذه الفئة التى أصبحت تملك المال لا تملك وعيا فكريا وثقافيا فقد ارتفعت أصواتها بضرورة إنشاء جامعة خاصة فى مصر متعللين بتوفير العملة الصعبة التى تصرف على تعليم الطلاب المصريين بالخارج من جانب ، وبعدم ملائمة نوعية الخريجيين من الجامعة لاحتياجات ومتطلبات عمليات التنمية من جانب آخر .

- **ب- سياسة الخصخصة (الإصلاح الاقتصادى)**

تعد سياسة الخصخصة من أبرز التغيرات المميزة للتاريخ الاقتصادى المعاصر ، حيث شهدت السنوات الأخيرة ميلاد موجة عارمة اكتسحت بلدان العالم يتم بمقتضاها منح القطاع الخاص دوراً أكبر فى النشاط الاقتصادى وتقليص دور الدولة فى هذا المجال .

ويعد مفهوم الخصخصة من أكثر المفاهيم الاقتصادية إثارة للجدل والاختلاف فعلى الرغم من كثرة تداوله فى الحياة اليومية ، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه الجميع .

فالخصخصة هى الترجمة العربية المستخدمة فى مصر لمصطلح Privatization وهناك من يطلق عليها "التخصيصية" مثل صندوق النقد العربى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، وقد تسمى "إعادة الهيكلة" كما هو الحال فى التجربة التونسية ، أو "الأهلية" فى التجربة السورية ، أو "الخوصصة" كما يقول أهل المغرب العربى ، وغير ذلك من المسميات التى تعد فى جوهرها ترجمة للمصطلح المذكور (٣٠) .

ويرى البعض أن الترجمة الأنسب لكلمة Privatization أنها " مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية " (٣١)

وقيل أن الخصخصة تعنى تأجير وحدات الإنتاج التى يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك من خلال عقود خاصة ، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات ، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة (٣٢) .

ويرى البعض أن الخصخصة لا تعد غاية فى حد ذاتها بقدر ما هى أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة ، يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما ، وهى تعرف وفقا لهذه الرؤية على أنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادى ما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص (٣٣) .

وتعرفها وزارة قطاع الأعمال - وهى الوزارة المسئولة عن تنفيذ هذا البرنامج فى مصر بأنها " إتاحة الفرصة كاملة للأفراد والمؤسسات الخاصة وصناديق الاستثمار واتحادات العاملين المساهمين لتحل محل الحكومة فى تملك استثماراتها فى شركات قطاع الأعمال وكذلك استثمارات شركات القطاع العام فى

الشركات المشتركة وذلك فيما عدا ما يتقـــرر الاحتفـاظ بملكيتـه لاعتبـارات استراتيجية " [٣٤] .

حيث تقوم فكرة الخصخصة على الاستثمار الفردى القادر على تحقيـــق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق وإشراك القطاع الخاص فى النشاط العام بصورة تتيح تحقيق أهداف الدولة بشكل أفضل .

وتشير إحدى الداسات إلى أن معظم التجارب تدل على أن الدول تستهدف من جراء تطبيق الخصخصة ما يلى [٣٥] :-

- زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة .
- توسيع قاعدة الملكية عن طريق استخدام أسلوب الطـرح العـام فـى بيـع المنشآت
- تنشيط وتطوير أسواق المال ، من خلال زيادة عدد المنشآت الخاصـة فـى المجتمع .
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بـها فى الحكم .
- تقليص حجم الدين العام .
- خفض العجز المالى للحكومة الذى تسببه مؤسسات القطاع العام الخاسرة .
- توفير موارد الدولة لتمويل مشاريع ملحة فى مجالات الصحة والتعليم مثلا .
- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يسهم فى جذب الاسـتثمارات الأجنبيـة ، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى الأنشطة الاقتصادية .

وقد حددت وزارة قطاع الأعمال أهداف تطبيق سياسة الخصخصة فيما يلى [٣٦]

- زيادة معدلات استخدام الطاقات المالية المتاحة لدى شركات قطاع الأعمـال العام .
- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثـة وجلب رؤوس الموال للاستثمار .

- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل وتشجيعه ودعمه لتعظيم دوره فى الاستثمار الوطنى .
- زيادة فرص العمل وفتح مجالات عمل جديدة والارتقاء بالكوادر الفنية المدربة .
- تنشيط سوق المال .

وقد بدأت عملية التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) فى مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى سمى بقانون قطاع الأعمال العام أو ( القطاع العام فى ردائة الجديد) والذى أدى صدوره إلى إعادة تشكيل القطاع العام على أساس نوعى من خلال ١٧ شركة قابضة فى مختلف الأنشطة ، ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها فى نفس مجال النشاط [٣٧] .

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الخصخصة سياسة عامة تتبعها الدولة أو هى مرحلة من مراحل التحرر الاقتصادى تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء فى مجال الملكية أو الإدارة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التحولات التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الربع الأخير من القرن العشرين وأهمها الانفتاح الاقتصادى ، التحرر الاقتصادى (الخصخصة) قد أثرت على نوعية المهن وطبيعتها من ناحية حيث اختفت الكثير من المهن التقليدية وحلت محلها مهن جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة .

ومن ناحية أخرى فقد ظهر اهتمام واضح بمهن جديدة تطلبتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر ومن أبرزها مجال اللغات والترجمة ، والسياحة ، والتجارة والاستثمار ، والإدارة والحاسب الآلى ، والهندسة التكنولوجية ، وفى هذا الإطار ارتفعت أصوات المنادين بضرورة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية لاهتمامها بالتخصصات العلمية الحديثة التى تطلبتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر حتى تواكب المتغيرات العالمية المعاصرة .

**ثالثاً : التغيرات السياسية**

شهد المجتمع المصرى فى بداية السبعينيات مجموعة من التحولات السياسية والتى كان لها انعكاس واضح على النظام التعليمى عامة والتعليم الجامعى على وجه الخصوص ومن أهم هذه التحولات هو اتجاه مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسيا واقتصاديا نحو الانفتاح على العالم الغربى الذى يتبنى النهج الرأسمالى ، مما أدى إلى التحول من النظام الشمولى إلى الأخذ بالمبادئ الديمقراطية كسبيل للحياة والتقدم .

ومن أبرز مظاهر الديمقراطية السياسية التى ينبغى التأكيد عليها المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات ، ومن المنظور التعليمى بعامة والتعليم العالى -بوجه خاص- فإن الأمر لم يعد فى المجتمعات المختلفة قاصراً على تعليم الصفوة أو النخبة المتميزة على أساس من الأصل الاجتماعى أو القدرة المادية ، بل أصبح التعليم بمختلف مساراته مفتوحا أمام الجميع على قدم المساواة [٣٨] .

ولقد تواكبت هذه السياسة مع المتغيرات العالمية ، والتى أكد الكثيرون أنها تحولات تاريخية جذرية فبعد أن كان النظام الدولى قائماً على القطبية الثنائية -الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى-أصبح تدريجياً يميل لأن يكون عالماً لقطب واحد هو النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار القطبية الثنائية وتوحيد ألمانيا وسقوط الأنظمة الشيوعية فى شرق أوربا وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى [٣٩] .

وقد نجم عن ذلك انحسار للتيار الاشتراكي فى العالم ، وأصبح النظام السياسى الشمولى -الذى يقوم على المركزية وعدم تقدير الرغبات الفردية- نظاماً متخلفاً فى معظم أرجاء العالم ولا سيما المتقدم منه لذا اتجهت معظم الدول إلى تغيير نظام الحكم بها إلى الاتجاه الديمقراطى الذى يشدد على احترام الحقوق الأساسية للإنسان وإلى المرونة فى النظم والممارسات [٤٠] .

ولذا يتضح أن من أهم معالم التغيرات السياسية هو التغير من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية التى تقوم على مبادئ سيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان كاملة ، وسعى أغلب دول العالم ومن بينها مصر إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مقدرات حياتها والحصول على حقوقها فى الحرية بكافة جوانبها ومن بينها حرية التعليم والعمل .

وكان لهذه التغيرات السياسية بما فيها سياسة الانفتاح على العالم الغربى انعكاس على الواقع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، فكانت النتيجة ظهور طبقات رأسمالية طفيلية شكلت بالتدريج جماعات ضغط فى المجتمع ، وكان تأثير ذلك على المجتمع خطير للغاية ، حيث ارتفع نصيب أعلى ٥% من الدخل القومى فى مصر من ٧% إلى ٢٢% بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠% من ١٥% إلى ٧% فقط (٤١) .

والتعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية من البنية المجتمعية الكلية لم يكن ولا يستطيع أن يكون بعيداً عن مثل هذه التحولات ، فكان للتعليم دوره الانفتاحى أيضاً ، حيث بدأت هذه الطبقة الجديدة فى البحث عن التميز فى الجانب التعليمى ، فاتجهت إلى توفير تعليم خاص لأبنائها يضمن لهم ذلك التميز المنشود ، فكانت المدارس الخاصة ومدارس اللغات هى البديل للمدارس الحكومية .

وقد ساعد على انتشار ذلك الخبرة الأمريكية حيث اتجهت نحو نظام التعليم المصرى بكل ثقلها لكى تلعب الدور المنوط بها فى إطار تحول المجتمع إلى نظام السوق تهيئة لسرعة اندماجه فى النظام الاقتصادى العالمى ، وتعميق هذا الاندماج ومن آلياته الأساسية المستخدمة لإنجاز هذا الهدف خصخصة التعليم المصرى التى تمتد لتشمل كافة مراحل التعليم ، كما تسعى الحكومة تدريجياً نحو زيادة رسوم التعليم فى كافة مراحله (٤٢) .

ومن العوامل التى ساعدت على تدعيم هذا النوع من التعليم تبنى الحكومة له بالرغم من تعارضه مع مبدأ مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ويتمثل هذا الاهتمام

فى طلب الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم آنذاك الاستعانة بمعلمين من إنجلترا وفرنسا لرفع مستوى الآداء فى المدارس الخاصة وهذا يؤكد على أن الأيديولوجية السائدة فى الخطاب السياسى تدعم وجود هذا النوع من التعليم الخاص [٤٣].

ولم تكتف هذه الفئة بذلك بل بدأت تبحث عن قنوات جديدة فى قطاع التعليم الجامعى لتغذى مصالحها وتشبع طموحاتها مستغلة المناخ السياسى الانفتاحى والضغوط الدولية لتحرير الاقتصاد المصرى وتقليص دور الدولة ، فكان الاتجاه إلى طرح مشروع إنشاء جامعة خاصة بمصروفات توفر فرص الالتحاق لأبناء هذه الطبقة بالتعليم الجامعى وتدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة .

وقد حرصت القيادة السياسية من خلال الخطاب السياسى على الاهتمام والتوجه نحو إنشاء جامعات خاصة بمصر ومن ذلك [٤٤] :-

- لابد من الإسهام الأهلى المنظم بالحلول الذاتية بحيث يشارك القادرون فى تغطية وتكاليف تطوير التعليم باعتبار تلك المشاركة مساندة للدولة .
- إن الدولة بمواردها المحدودة غير قادرة على أن تقدم كل ما يتطلبه التعليم من معاهد جديدة ، ومعامل جديدة على مستوى تطورات العصر .
- إن الجامعة الخاصة لابد وأن تكون جامعة شعبية التمويل ولا دخل للحكومة بها وفى الوقت الذى نلمح فيه التأييد المضمر للخطاب السياسى لإنشاء الجامعات الخاصة ، نجد أن الأحزاب السياسية على اختلاف اتجاهاتها وأيدلوجياتها وعددها ١٤ حزب ١٩٩٥ لم تقتحم قضية الجامعات الخاصة بقوة واقتدار ، بل انشغلت بقضايا أخرى بعيدة عن قضية الجامعات الخاصة [٤٥] .

فى الوقت الذى اهتمت فيه الصحف القومية بإظهار أهمية الجامعات الخاصة وتهيئة المواطن القادر ماديا بقوة العرض ، بالإضافة إلى ضغط بعض رجال المال والاقتصاد من الرأسمالية الخاصة لفتح سوق استثمارى جديد فى

مجال التعليم الجامعى ، وأيضا النفوذ السياسى لبعض أولياء الأمور الذين يهمهم إنشاء جامعات خاصة بمصر والذين مثلوا إطاراً ضاغطاً ومؤيداً لإنشاء الجامعة الخاصة (٤٦) .

وقد لعبت هذه الأبعاد السياسية دورا كبيراً فى التحكم فى مسار التعليم المصرى وتوجهاته وأهدافه ، وقد نجحت فى تأييد إنشاء جامعة خاصة بمصر تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص .

## رابعاً : التغيرات التربوية

من البديهى أن يتأثر النظام التعليمى بما يحدث من تغيرات سياسية واقتصادية ، فقد أدت مثل هذه التغيرات منذ عام ١٩٧٤ إلى تخلى دور الدولة نسبيا عن تقديم العون والدعم فى مجال الخدمات - الصحة والتعليم - ، فلم تعد الخدمات المتاحة والمقدمة من قبل الدولة كافية وملائمة لجميع أفراد الشعب مما أدى إلى انتشار نوعين من الخدمات فى معظم المجالات إحداهما خدمات عامة أو حكومية ، والأخرى خدمات استثمارية خاصة .

ولم يكن التعليم الجامعى بمنأى عن هذه التغيرات فقد انقسم إلى نوعين أيضا فهناك الجامعات الحكومية الرسمية وهناك الجامعات الخاصة ويستعرض الباحث من خلال هذا الجزء بعض التغيرات التربوية التى أدت إلى الدعوة لإنشاء الجامعات الخاصة بمصر وأهمها ما يلى :-

### ١- الطلب المتزايد على التعليم الجامعى

فى ضوء الفلسفة الجديدة للتعليم الجامعى باعتباره مطلبا قوميا للمواطنين ، فقد رسمت السياسة التعليمية فى مصر على زيادة فرص التعليم الجامعى والعالى ، حيث تميز الاتجاه العام للطلاب المقبولين بالجامعات بالتزايد المستمر ويؤكد ذلك تطور إحصاءات القبول كما يتضح من الجدول التالى :-

جدول (١)

تطور أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية فى السنوات ٩١/٩٠-٩٦/٩٥ [٤٧]

| السنة | الطلاب المقبولين | الرقم القياسى |
|---|---|---|
| ٩١/٩٠ | ٦٩٩٤٩ | ١٠٠ |
| ٩٢/٩١ | ٧٤٣١٠ | ١٠٦,٢ |
| ٩٣/٩٢ | ١١٠٣٢٣ | ١٥٧,٧ |
| ٩٤/٩٣ | ١٣١٠٠٧ | ١٨٧,٣ |
| ٩٥/٩٤ | ١٤٨٣٧٨ | ٢١٢,٢ |
| ٩٦/٩٥ | ٢٣٧٨٧٣ | ٣٤٠,١ |
| ٩٧/٩٦ | ٢٦٨٩٦٧ | ٣٨٤,٥ |

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

أن الزيادة فى أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الحكومية قد تضاعفت تقريبا فى عام ١٩٩٤/٩٣ قياساً إلى ما كانت عليه فى عام ١٩٩١/٩٠ حيث بلغت نسبة الزيادة فى أعداد الطلاب عام ١٩٩٤/٩٣ ٨٧,٣% باعتبار أن سنة ١٩٩١/٩٠ هى سنة الأساس.

أن أعدد الطلاب المقبولين بالتعليم الجامعى الحكومى بلغت فى عام ٩٧/٩٦ (بدء ظهور الجامعات الخاصة المصرية) نحو ٢٦٩ ألف طالب مقابل ٧٠ ألف طالب عام ١٩٩١/١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٨٤,٥% .

ومما سبق تتضح أبعاد مشكلة الضغط الطلابى على الجامعات المصرية حيث تعد زيادة أعداد طلاب التعليم الجامعى من العوامل التى تؤثر تأثيراً كبيرا على هذا التعليم كماً وكيفاً ويشكل فى نفس الوقت عبئاً كبيرا تنوء به الجامعات ويعوقها عن تحقيق بعض أهدافها .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا العامل لا يعد هو العامل الأوحد لزيادة الإقبال على التعليم الجامعى وإنما هناك الزيادة السكانية وما تمثله من ضغوط على المؤسسات التعليمية وكذلك سياسات القبول بالتعليم الجامعى والتى تعتمد على زيادة فرص التعليم العالى والجامعى أمام أبناء المجتمع باعتبار التعليم مطلبا قوميا من ناحية ، ومتصل بالأمن القومى لمصر من ناحية أخرى .

ونتيجة لما سبق بدأت تظهر بعض الأصوات تنادى بإنشاء جامعة خاصة تستوعب أبناء القادرين ماديا ، والراغبين لكى يتركوا أماكنهم لغيرهم فى الجامعات الحكومية ، وهذا يعنى أن هذه الجامعة سوف تقتصر على خدمة فئة محدودة من أبناء المجتمع القادرين ماديا دون غيرهم .

ويشير الواقع أن هذه الجامعات الخاصة لن تخفف الضغط الطلابى عن كاهل الجامعات الحكومية حيث أنها سوف تستوعب غالبا فئة قليلة من الطلاب لم يجدوا لهم مكانا أصلا بالجامعات الحكومية نظرا لانخفاض مجموع درجاتهم ، ومن ثم سوف يظل الضغط القائم على الجامعات الحكومية كما هو .

### ٣- ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى

تميز الاتجاه العام لموازنة الجامعات المصرية بالنمو المتزايد فى السنوات العشر الأخيرة ، حيث ارتفعت الموازنة من حوالى ١٢١٣ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٤٠٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ وذلك بنسبة زيادة تبلغ ٢٣٥% أى ما تقرب من ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول (٢) تطور أعداد الطلاب المقيدون والموازنة المعتمدة لجامعات مصر العربية ونصيب الطالب منها فى السنوات ١٩٩١/٩٠ حتى ٢٠٠٠/٩٩ [٤٨] .

(القيمة بالألف جنيه)

| السنة | الاعتماد | الزيادة عن السنة السابقة | الرقم القياسى | عدد الطلاب المقيدين | نصيب الطالب بالجنيه | الرقم القياسى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩١/٩٠ | ١٢١٣٣٩٢ | ١٣٥١٨٢ | ١٠٠ | ٣٩٢٦٩٩ | ٣٠٩٠ | ١٠٠ |
| ٩٢/٩١ | ١٦٣٨٤٩٤ | ٤٢٥١٠٢ | ١٣٥ | ٣٨٩٦٣٧ | ٤٢٠٦ | ١٣٦ |
| ٩٣/٩٢ | ١٩٦٧٤٢٤ | ٣٢٨٩٣٠ | ١٦٢ | ٤١٠٤٩٦ | ٤٧٩٣ | ١٥٥ |
| ٩٤/٩٣ | ٢١٨٠٠٩٣ | ٢١٢٦٦٩ | ١٨٠ | ٤٣٣٨١٥ | ٥٠٢٥ | ١٦٣ |
| ٩٥/٩٤ | ٢٤٥٧٦٤٥ | ٢٧٧٥٥٢ | ٢٠٣ | ٤٧٨١٠٣ | ٥١٤٠ | ١٦٦ |
| ٩٦/٩٥ | ٢٩٣٨٦١٤ | ٤٨٠٩٦٩ | ٢٤٢ | ٥٩٤٤٦٧ | ٤٩٤٣ | ١٦٠ |
| ٩٧/٩٦ | ٣٤٨٢٢٨٤ | ٥٤٣٦٧٠ | ٢٨٧ | ٧٢٢٨٧٩ | ٤٨١٧ | ١٥٦ |
| ٩٨/٩٧ | ٣٦١٥٥٦٦ | ١٣٣٢٨٢ | ٢٩٨ | ٨٠١٠٧٠ | ٤٥١٣ | ١٤٦ |
| ٩٩/٩٨ | ٣٩٨٦٤٤٨ | ٣٧٠٨٨٢ | ٣٢٩ | ٨٩٦٨٧٨ | ٤٤٤٥ | ١٤٤ |
| ٢٠٠٠/٩٩ | ٤٠٥٨٩٨٢ | ٧٢٥٣٤ | ٣٣٥ | ٨٩٤٢٩٣ | ٤٥٣٩ | ١٤٧ |

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى :-

- أن هناك تزايدا مستمرا من عام لآخر فى الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات المصرية ، بلغت أقصاها فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦ ، حيث بلغت جملة الاعتمادات فى ذلك العام ٣٤٨٢ مليون جنيه مصرى ، بزيادة قدرها ٥٤٣٦٧٠ جنيه عن العام الجامعى ١٩٩٦/٩٥ م .
- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعى من حوالى ٣٠٩٠ جنية مصرى عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٥٣٩ جنيه مصرى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٤٧%
- أن تكلفة الطالب الجامعى قد تناقصت بدءاً من العام الجامعى ١٩٩٦/٩٥ حيث بلغت فى ذلك العام ٤٩٤٣ جنيه مصرى ، مقابل ٥١٤٠ جنيه فى العام الجامعى ١٩٩٥/٩٤ بنسبة ٤% ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلاب المقيدين

بالجامعات المصرية وازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى مع زيـــادة أعداد الطلاب الناجحون فى الثانوية العامة .

وعلى الرغم من تزايد موازنة الجامعات المصرية إلا أنها تميزت بطـابع التدابير الجزئية المستعجلة ، أكثر مما كانت إصلاحات شاملة مدروسة بعنايـــة ، ولم تهتم بالتدابير المالية اللازمة لتوفير بيئة تعليمية قادرة على اكتساب الدارسين العلوم الملائمة لمعايشة المتغيرات فى هذا العصر [٤٩] والتى تستلزم مبالغ ضخمة من أجل تدعيم إمكانياتها .

ومما يزيد الأمر صعوبة تزايد أعداد الناجحين فى الثانوية العامة فى العقد الأخير ، ما يستلزم ضرورة توفير أماكن لهم بالجامعات ، فى ضوء التزام الدولة بتوفير أماكن لجميع الخريجين من الثانوية العامة .

فى الوقت نفسه يشهد التعليم الجامعى المصرى ضغوطا متزايدة من أجل تحسين نوعيته ، وذلك من خلال توفير فرص تعلم قائمة على استخدام التكنولوجيا المتطورة وإنشاء مكتبات متطورة ، وإنشاء معامل تستوعب التكنولوجيا المتطورة ، وهذا فى حد ذاته يحتاج إلى تكلفة عالية ليس بمقـــدور الجامعـــات المصريـــة توفيرها فى إطار الموازنات المحدودة للتعليم الجامعى والعالى .

ورغم الجهود المبذولة من أجل زيادة موازنة الجامعات المصرية خـــلال العقد الأخير فإن تكلفة الطالب المصرى تعتبر أدنى تكلفة إذا ما قورنت بما ينفـق على الطالب على المستوى العربى والدولى ، حيث تبلغ تكلفته فى مرحلة التعليـم العالى ثلث تكلفة الطالب العربى تقريبا ، وربع تكلفة الطالب التونسى والأردنى ، وتبلغ تكلفة الطالب الأمريكى ٢٣ ضعف تكلفة الطالب المصرى وفى اليابـان ٢٥ ضعف [٥٠] .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة فى موازنات الجامعات لا تمثـــل زيـادة حقيقية بقدر ظاهريتها ، لما صاحب تلك الزيادات من مظاهر التضخم وانخفـاض القوى الشرائية وزيادة الأسعار والتوسع المستمر فى أعداد الطلاب [٥١] .

ونقص التمويل الجامعى يؤثر سلبا على العملية التعليمية خاصة فى الكليات العملية وعلى طلاب الدراسات العليا التى تحتاج إلى تكلفة أعلى بحكم طبيعة بحوثها ، وتعدد برامجها ، وتنوع هيئة تدريسها ، وزيادة تكاليف لوازمها التعليمية .

وعلى ضوء ما سبق ظهرت الدعوة لتوفير مصادر بديلة للتمويل لتخفيف الضغط عن الحكومة فكان الاقتراح لإنشاء جامعة خاصة تمول وتدار عن طريق القطاع الخاص كعلاج لمشكلات التمويل الحكومى .

**٣- تحديث نظم الإدارة التربوية**

ينص الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧٢ على أن الجامعات مستقلة ، كما جاء فى المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات "أن الدولة تكفل استقلال الجامعات ، بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج" .

ويؤكد تقرير مجلس الشورى أنه بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات قد كفل استقلالها ، كما كفل لها بعض المرونة فى إدارة شئونها المادية والإدارية ، لكن الواقع لم يحقق لها استقلالها ذاتيا كاملا ، فهو يتضمن مواد تقيد حريتها فى التصرف ، ومن المفارقات العجيبة أن مؤسسة علمية كالجامعة تخضع للعديد من أجهزة الرقابة مثل وزارة المالية ، ووزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وأجهزة القضاء وغيرها دون أن يكون هناك تنسيق بين أدوار هذه الأجهزة من حيث رقابتها على الجامعات ، أو اعتبار لمدى التعويق الذى يترتب على هذه الرقابة [٥٢] .

كما تشهد معظم الجامعات المصرية توحيدا فى التنظيم والهياكل ويكون التعبير عن ذلك فى صورة قانون عام لمختلف الجامعات فى الدولة الواحدة ، فتجئ جميع الكليات صوراً متكررة فى المقررات ، ونظم التقويم ، والتنظيم الإداري ، ونظم القبول والتمويل وغيرها ، وحتى فى حدود الإمكانات المتاحة

للجامعات وقفت اللوائح والروتين فى كثير من الأحيان عقبة فى سبيل الاستفادة المثلى منها [٥٣] .

لذلك كان من الضرورى الأخذ بالأساليب الحديثة فى مختلف الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية للجامعة ، ومن أبرز المداخل الإدارية والتى لاقت شهرة على نطاق واسع فى الآونة الأخيرة مدخل الجودة الشاملة أو إدارة الجودة الشاملة والتى تعد مدخلا علميا ملائما لتطوير وتحديث الإدارة الجامعية فى القرن الحادى والعشرين

وتعرف إدارة الجودة الشاملة فى التعليم بأنها " منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعى بروح الفريق ، منهج يشمل كافة مجالات النشاط على مستوى الجامعة والكلية ، وغيرها من المؤسسات التعليمية ويشكل مسئولية تضامنية لادارة هذه المؤسسات التعليمية والإدارات الخدمية العاملة بهما ، وللأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ، ويشمل نظام الجودة الشاملة بهذا المفهوم كافة مراحل تداول الطالب أو الطالبة أو التعامل معه منذ القبول ومرورا بعمليات التعليم والتدريب والخدمة وحتى التقديم إلى ممثلى سوق العمل وكذا متابعة قبول ورضا هذا السوق عن الخريج "[٥٤] .

ويتسم أسلوب إدارة الجودة الشاملة بمجموعة من الملامح والسمات أهمها [٥٥]

- يشمل كافة قطاعات ومستويات ووظائف المؤسسة .
- يهدف إلى التحسين المستمر فى القدرة والتنافسية والكفاءة والمرونة للمؤسسة كلها .
- يعتمد على تخطيط وتنظيم وتحليل كل نشاط فى المؤسسة .
- يعتمد على مشاركة ومساندة جميع مستويات المؤسسة .
- تعاون وتفاهم وترابط جميع أجزاء المؤسسة فى إنجاز الأعمال لتحقيق أهدافها

- يعمل على تخليص كل فرد من الجهود المهدرة وإشراكه فى عملية التحسين المستمر .
- يقوم على فرق العمل لتحسين الجودة باستمرار وليس العمل الفردى .
- يعتمد على الرقابة الذاتية بديلا عن الرقابة الخارجية فالجودة لا تفرض على الإنسان ولكنها تنبع منه .

وهكذا فقد كانت الإدارة الجامعية الحديثة هى أحد أهم المرتكزات التى ارتكز عليها مؤيدو الجامعات الخاصة باعتبار أن الجامعات الخاصة تستند إلى معايير الإدارة الحديثة التى تواكب عصر المعلومات ، كما أن الجامعات الخاصة ستكون ذات سياسات إدارية أكثر مرونة من الناحية التخصصية مع طبيعة النشاط الجامعى من حيث اختصار الإجراءات وإشاعة روح الخدمة والتعاون واستيعاب طبيعة العمل مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين بما يضمن إسهامهم فى تحسين أدائها .

**خامساً : صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة**

إن صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الجامعات الخاصة قد أدخل التعليم العالى والتعليم الجامعى فى مصر لأول مرة فى دائرة الخصخصة الكاملة والذى أقر إنشاء الجامعات الخاصة وذلك على النحو التالى [٥٦] :-

١- يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة للمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء

٢- تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة

وأداء الخدمات البحثية للغير ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة .

٣- يكون للجامعة شخصية اعتبارية ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية ، ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها وبصفة خاصة .

أ- تكوين الجامعة .

ب- تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها .

ج- بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول عليها .

د- شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين

٤- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة المصرية ، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

٥- تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها ، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها ، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل فى الحدود المقررة فى القانون ١٥٧لسنة ١٩٨١ .

٦- يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين .

٧- يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصرياً .

٨- يضع مجلس الأمناء ، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة اللوائح الداخلية لادارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها ، وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية .

٩- يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتى :

أ- تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية .

ب- تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا والوحدات البحثية ، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج .

١٠- يعين وزير التعليم مستشاراً للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضواً بمجلس الجامعة .

وقد كانت البداية العملية لتنفيذ أحكام هذا القانون فى شهر يوليو ١٩٩٦ بصدور أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة على النحو التالى :

- **جامعة ٦ أكتوبر .**

صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء جامعة ٦ أكتوبر ومقرها مدينة ٦ أكتوبر وتضم الجامعة حاليا الكليات الآتية :

كلية العلاج الطبيعى ، الهندسة ، اللغات والترجمة ، الاقتصاد والإدارة ، الإعلام وفنون الاتصال ، الطب والجراحة ، الصيدلة ، طب الأسنان ، العلوم الاجتماعية ، التربية ، السياحة والفنادق ، الفنون التطبيقية ، العلوم الطبية المساعدة ، نظم المعلومات وعلوم الحاسب .

- **جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب .**

وقد أنشئت هذه الجامعة وفقا للقرار ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦ ومقرها ش هارون – ميدان الدقى – الجيزة ثم انتقلت مبانيها فى العام الجامعى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى مدينة ٦ أكتوبر وتضم حاليا الكليات الآتية :

كلية الإعلام ، كلية علوم الإدارة ، كلية الهندسة ، كلية علوم الحاسب وتم افتتاح كليات طب الأسنان ، الصيدلة ، التكنولوجيا الحيوية فى العام الجامعى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

- **جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .**

وقد أنشئت بناء على القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦ ومقرها مدينة ٦ أكتوبر وتضم الجامعة حاليا الكليات :

كلية طب الأسنان ، تكنولوجيا المعلومات ، العلاج الطبيعى ، الطب البشرى ، الاعلام وتكنولوجيا الاتصال ، إدارة الأعمال والاقتصاد ، اللغات والترجمة ، الصيدلة والتصنيع الدوائى ، الهندسة والتكنولوجيا .

- **جامعة مصر الدولية .**

وقد أنشئت هذه الجامعة وفقا للقرار ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦ ومقرها الكيلو ٣٧ طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي بعد سوق العبور مباشرة وتضم الجامعة الكليات الآتية :

كلية الإعلام ، الألسن ، الصيدلة ، الهندسة ، إدارة الأعمال ، المعلومات والحاسب كلية طب الأسنان .

الأمر الذى ظهرت معه مبررات التأييد ومبررات الرفض وفيما يلى عرض لأهم هذه المبررات .

أ- مبررات تأييد الجامعة الخاصة .

تتعدد الحجج والمبررات التى يستند عليها مؤيدو خصخصة التعليم الجامعى فى مصر والمناصرين لإنشاء الجامعة الخاصة فى مصر لتشمل عدة عوامل مؤيدة أهمها [٥٧] .

- تقديم تعليم جامعى جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وحاجة المجتمع إلى تخصصات علمية جيدة ، غير متوافرة فى الجامعات الحالية ومواكبة التطور فى العلوم الحديثة .
- أن الجامعة الخاصة تستطيع أن تكون نواة للإشعاع والتطور لتقود تغييرا جديدا فى ديناميكية الجامعات المصرية لترد لها الأكاديمية العلمية وتخلق تنافسا شريفا قد يؤدى إلى تطوير جامعاتنا وإلى إنقاذها من التردى .
- استيعاب أبناء الدول العربية الراغبين فى الدراسة الجامعية خارج بلادهم حيث يرى أصحاب هذا التصور أن أبناء الدول العربية كانوا يقبلون فى الماضى على الجامعات المصرية ، ولكن الإقبال تراجع فى السنوات الأخيرة على ضوء تدهور مستوى التعليم فى الجامعات المصرية ، ومن ثم يتعين إعادة استيعابهم والحصول على عائد مالى كبير بدلا من تركه يتجه إلى الجامعات الأوربية .
- استيعاب أبناء القادرين الراغبين فى الحصول على تعليم جيد ، أو أصحاب المجاميع الضعيفة فى الثانوية العامة الذين يتجهون للتعليم فى جامعات بعض الدول الأوربية دون أن تكون هناك ضمانات لنجاحهم وهذا الأمر يمكن أن يؤدى إلى :-

• توفير كم كبير من العملات الصعبة الباهظة التى تنفق لاستكمال تعليم الطلبة فى الجامعات الأوربية والاستفادة من هذه العملات فى الإنفاق على التعليم داخل مصر .

• منع التمزق الاجتماعى والأسرى الذى يمكن أن يصيب الأسرة المصرية نتيجة لسفر أحد أبنائها خارج البلاد لفترة طويلة بالإضافة إلى ما يتعرض له الطالب من مخاطر .

- أن المتقدمين للالتحاق بالجامعة الخاصة سيخلون أماكن للآخرين بالجامعات المجانية وأنهم سيتخصصون فى مجالات غير نمطية ..
- أن إنشاء الجامعة الخاصة يتمشى مع الاتجاه إلى الخصخصة وضرورة مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة فى التنمية والتعليم .

ومن المبررات التى تؤيد انتشار خصخصة التعليم الجامعى على المستوى العالمى [٥٨] :-

- زيادة الطلب على التعليم العالى .
- دوافع الغرض من التعليم العالى الخاص لأغراض المنفعة سواء من ناحية المكاسب المادية أو المكاسب الاجتماعية .
- حاجة البحث العلمى إلى تمويل لا تستطيع ميزانية الحكومة الوفاء به .

**ب- مبررات رفض إنشاء الجامعة الخاصة .**

تتعدد الحجج والمبررات التى يستند عليها رافضوا خصخصة التعليم الجامعى فى مصر والمعارضين لإنشاء الجامعة الخاصة فى مصر لتشمل عدة عوامل رافضة أهمها [٥٩]

- تقويض المكتسبات الوطنية من مجانية التعليم .
- إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، نظراً لتباين البيئات التعليمية بالجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية وبالتالى سيدعم التمايز الطبقى والفوارق بين الطبقات .
- دعم الجامعات الحكومية وتطويرها وتوجيه مثل هذه الجهود نحوها بدلا من الجامعات الخاصة .

- إفساح المجال للطلاب ذوى القدرات المحدودة والتحصيل المنخفض للحصول على شهادات علمية عالية مما قد يؤثر مستقبلا فى قيادة المجتمع المصرى .
- أن الجامعة الخاصة ستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد فى حياة المجتمع لأنها سترتبط بنظريات غربية فى التعليم .
- أن الجامعة الخاصة مشروع استثمارى وليس هدفها تطوير التعليم
- أن الجامعة الخاصة ستكون جامعة للأغنياء وأصحاب المجاميع المنخفضة ، لأن أصحاب المجاميع المرتفعة سيكون أمامهم فرص الالتحاق بالجامعات الحكومية بدون دفع مصاريف تربو على ٢٥ ألف جنيه مبدئيا ، وهذا المبلغ لا يقدر على دفعه سوى فئة قليلة جدا من فئات الشعب المصرى المحدود الدخل
- أن الجامعات الخاصة فى مصر واستمرارها هو ضرر بالأمن القومى المصرى خاصة وأن هذا الوضع ، قد يشجع بعض الطوائف الدينية على المطالبة بإنشاء جامعة أهلية ذات طابع دينى ، وحجتهم فى ذلك وجود جامعة الأزهر الشريف كجامعة إسلامية الأمر الذى قد يوقع الدولة فى حرج كبير .

## مراجع الفصل الأول


١-شبل بدران : الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى ، **مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى آفاق مستقبلية** ، رابطة التربية الحديثة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠ ، ص ٢٨٦ .

٢-سامية حسن إبراهيم : **الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور(١٩٠٨-١٩٢٥)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٧ .

٣-سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : **تاريخ التربية والتعليم** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص ٢٥١ .

٤-رؤوف عباس أحمد : **تاريخ جامعة القاهرة** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص٣٤ .

٥-عليه على فرج : **التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والأهلية دراسة فى تاريخ التعليم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٦ .

٦-سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : **مرجع سابق** ، ص ص ٣٤٧-٣٤٨

٧-محمد أحمد كريم ، شبل بدران : **تاريخ التربية وتاريخ التعليم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٣٦٠

٨-نجلاء محمد حامد ، أمانى عبد القادر محمد : **التربية والتعليم فى مصر دراسة** تاريخية تحليلية ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٢٦٥ .

٩- المرجع سابق ، ص٢٦٥ .

١٠- أحمد إسماعيل حجى : **التعليم فى مصر ماضيه وحاضره ومستقبله** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٧.

١١- نجلاء محمد حامد ، أمانى عبد القادر محمد : **مرجع سابق** ، ص٢٨٥ .

١٢- عمرو هاشم ربيع : الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها ، **الأهرام الاقتصادي** ، العدد ١٢٠٨ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٩ مارس ١٩٩٢، ص ٣٦ .

١٣- عمرو هاشم ربيع : قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى ، **فى كتاب سياسة التعليم الجامعى فى مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٧٧ .

١٤- شبل بدران : الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى ، **مرجع سابق** ص٩٤ .

١٥- جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مجلة البحوث النفسية والتربوية** ، العدد ٥ ، السنة ٨ ،كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٢ ، ص ٦٤ .

١٦- شبل بدران ، جمال الدهشان : **التجديد فى التعليم الجامعى** ، دار قباء للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١،ص١٧٠ .

١٧- السعيد محمود السعيد ، محمد شكرى وزير : "موقف الصحافة فى مصر من الجامعة الأهلية - الخاصة - ورأى طلاب التعليم الثانوى فيها" ، التربية العدد ٤٤ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، مايو ١٩٩٤ ، ص ص ٢١-٢٢ .

١٨- عمرو هاشم ربيع : الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها ، **مرجع سابق** ، ص ٣٧ .

١٩- جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص ٦٥ .

٢٠- عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر" ، **التربية المعاصرة** ، العدد ٣٩ ، السنة ١٢ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٧٠-٧١ .

٢١- محمد أحمد اسماعيل : موقف الصحافة الحزبية بمصر من بعض قضايا التعليم الجامعى فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩١ ، **رسالة ماجستير**، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٥٧-٢٥٨ .

٢٢- لبيب السباعى : جامعة أهلية فى مصر لمن ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ١٢٢٨ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٧ يوليو ١٩٩٢ ، ص٦٠ .

٢٣- السعيد محمود السعيد ، محمد شكرى وزير : **مرجع سابق** ، ص ٢٩ .

٢٤- جودة عبد الخالق : **التعريف بالانفتاح وتطوره الجذور والحصاد والمستقبل** ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٢٣-٢٥ .

٢٥- عبد القادر مطاوع : **سياسة الانفتاح الاقتصادى من خلال مناقشات ممثلى الأمة فى مجلس الشعب** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٧ .

٢٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : **موقف الانفتاح فى ج.م.ع** ، القاهرة ، مايو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

٢٧- عبد الغنى عبود وآخرون :**التعليم فى المرحلة الأولى واتجاهات تطويره**، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٢

٢٨- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية :**التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥**، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٣٤٦ .

٢٩- أحمد مختار مكى : المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص (دراسة نظرية تحليلية) ، **المؤتمر العلمى السنوى الأول "مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٥-٢٦يونيو ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١ .

٣٠- ميادة محمد فوزى : خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر دراسة ميدانية ، **التربية** ، العدد ٩٩ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، أبريل ٢٠٠١ ، ص ١٥٧ .

٣١- سعيد إسماعيل على : **التعليم والخصخصة** ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أول أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٦ .

٣٢- رمزى زكى : دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بمصر ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيه ١٩٩٤ ، ص ١٩٤ .

٣٣- محمد الأبرش ، نبيل مرزوق : **الخصخصة آفاقها وأبعادها** ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩، ص ٣١

٣٤- وزارة قطاع الأعمال : **دليل الإجراءات والإرشادات العامة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز لعاملين والإدارة** ، وزارة قطاع الأعمال ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩ .

٣٥- حسان خضر : خصخصة البنية التحتية ، **مجلة جسر التنمية** ، العدد ١٨ ، السنة ٢ ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٤-٥ .

٣٦- وزارة قطاع الأعمال : **مرجع سابق** ، ص ١٠.

٣٧- منى قاسم : **الإصلاح الاقتصادى فى مصر (دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٧١ .

٣٨- عبد الفتاح حجاج : أستاذ الجامعة وتحديات القرن الحادى والعشرين ، **المؤتمر العلمى الثانى "التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين "** ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، الفترة ١٧-٢٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ٤١٩ .

٣٩- عبد المنعم سعيد : العرب والنظام العالمى الجديد ( الخيارات المطروحة ) ، **كراسات استراتيجية (٣)** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٩١ م ، ص ٥ .

٤٠- أحمد المهدى عبد الحليم : بروستريكا إعادة بناء التعليم ضرورة حتمية لماذا وكيف ، **دراسات تربوية** ، المجلد ٦ ، الجزء ٢٢ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

٤١- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : **المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠** ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٣٣ .

٤٢- كمال نجيب : التعليم والنظام العالمى الجديد ، **التربية المعاصرة** ، العدد ٢٨ ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ص ٢٧-٢٨ .

٤٣- عنتر لطفى محمد : **مرجع سابق** ، ص ٦٨ .

٤٤- أنظر كلا من :-

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى فى افتتاح المؤتمر العام الرابع للحزب الوطنى ١٩٨٦/٧/٢٠ .

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى فى افتتاح مؤتمر تطوير التعليم ١٩٨٧/٧/١٤

-رئيس الجمهورية : الخطاب الرسمى أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩١ .

٤٥- على الدين هلال : **عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر الآمال والتحديات** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

٤٦- جابر محمود طلبه : : خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة فى مصر ، **"المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية "التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٧ .

٤٧- المجلس الأعلى للجامعات : **بيان إحصائى بتطور أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية** ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٤٨- المجلس الأعلى للجامعات : إحصاء موازنات جامعات جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩ ، المجلس الأعلى للجامعات جامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

٤٩- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : **قضايا فى التعليم العالى والجامعى** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨٢ .

٥٠- مجلس الشورى : **سلسلة تقارير مجلس الشورى نحو سياسة تعليمية متطورة** (تقرير رقم ١٧ ) ، لجنة الخدمات ، المجلس ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢-٢٣ .

٥١- إسماعيل صبرى عبد الله : التعليم العالى المجانية والتطوير ، **كراسات استراتيجية** ، السنة ٦ ، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٠-٢١ .

٥٢- أحمد إسماعيل حجى : **مرجع سابق** ، ص ص ٣٣٧-٣٣٨ .

٥٣- رئاسة الجمهورية : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الدورة ٢٢ ، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، ص ١٨٩ .

٥٤- حافظ فرج أحمد ، محمد صبرى حافظ : **إدارة المؤسسات التربوية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٥ .

٥٥- على السلمى : **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو** ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٨-٢٩ .

٥٦- رئاسة الجمهورية : القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، **الجريدة الرسمية** ، العدد ٣١ تابع ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١١-١٤ .

٥٧- أنظر كلا من :-

-وزارة التعليم العالى : **الجامعة الخاصة فى مصر أهدافها ومضمونها** ، مركز دراسات وبحوث تطوير التعليم العالى ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٢٠ .

-لبيب السباعى : **مرجع سابق** ، ص ٦١ .

-جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص٦٨-٧١ .

- جابر محمود طلبه : **مرجع سابق** ، ص ص ١٤٠-١٤٢ .

٥٨- أسامة حسين باهى : أسامة حسين باهى :" المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين **التربية** ، العدد ١٠٣ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، أكتوبر ٢٠٠١ .

٥٩- أنظر كلا من :-

- فتحى درويش محمد : الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر ، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"** كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ .

-جمال خليل الدهشان : إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض ، **مرجع سابق** ، ص ٧١ .

-محمد ابراهيم الشطلاوى : الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى الأهرام الاقتصادى ، **المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية "التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤٠-٤٢ .